القسم العاشر :

الاستعمار الفرنسى
فى الجزائر العربية
بولية ١٨٣٠ — بولية ١٩٤٧

« نحن نقص عليك نبأهم بالحق » قرآن كريم

للأستاذ أحمد رمزى بك

إنه نبأ هذه الأمة الجزائرية العربية التى تسكن أرض الجزائر ولها على هذا الوطن الحق الطبيعى التاريخى الثابت الذى لا تضعفه أقاويل فرنسا وادعاآتها لأنه منبعث من ثنايا القرون العديدة التى أمضتها هذه الأمة على أرضها وهى تتمتع بكامل شخصيتها وميزاتها لا يشاركها فيها أى مشارك ولا ينازعها فى أمجادها أى منازع .

إنها قضية تسعة ملايين نسمة من المسلمين تحاول فرنسا أن تجعل منهم قطيعاً فى بلادهم وعلى الأرض التى حملت تاريخ آبائهم وأجدادهم : أتدرى أنهم محرومون من كل حق سياسى أو اجتماعى أو ثقافى ؟ وأنهم لا يستطيعون أن يجهروا بأقوالهم ومشاعرهم ؟ لأن حرية القول وحرية الاجتماع وحرية الصحافة بل حرياتهم الدينية محرمة عليهم .

ولكى تحتفظ فرنسا بإدارتها الاستعمارية وجبروتها تلجأ إلى فرض نوع من الرقابة البوليسية لا يقل عن أشد أنواع الجستابو الذى فرضته المانيا النازية والجيبيو الذى فرضته روسيا السوفيتية على أراضيها : إنها تجعل من إدارة الأمن العام والمكاتب الوطنية أداة للارهاب والتشريد والتجسس وكبت الحريات لدرجة أنها تصرف خمس الميزانية على هذه الأداة البوليسية الجبارة .

تصور حكومة تشترى كيانها وحكمها وإدارتها بأن توزع خمس أموالها على هيئة بوليسية للقمع والارهاب . ماذا يبقى لها أن تفعله في ميادين الحياة العامة ونشر التعليم والصحة ؟ وهى مضطرة أن تحتفظ بجانب هذا بمبالغ للصرف على الجيش والقوات المسلحة الأخرى ؟

لقد عرفنا شاتينيو Chatégneau سكرتيراً عاماً لفوضية فرنسا بسوريا ولبنان ولمحنا فى أحاديثه وأقواله الرجل الفرنسى المتمسك بمبادىء الثورة الفرنسية وتقاليدها النبيلة مما أعلنته عن حقوق الانسان . كان يصرح بهذا وبلاده تحت الحكم النازى وسيطرة جيش الاحتلال ودارت الأيام فإذا به يشغل مركز الحاكم الفرنسى العام : إنه ممثل الجمهورية فى بلاد الجزائر وهاهوذا قد لبس لباس الاشتراكية وجاهر بحقوق الأمم المظلومة ولكنها فى نظره وفى عقيدة أمثاله من اليساريين من اشتراكيين وشيوعيين قاصرة على الأمم الأوروبية وحدها . أما شعوب الشرق وأمم الاسلام فهى فى الجزائر أو شمال أفريقية وفى بخارى وأواسط آسيا سواء فى تحمل الضغط والخضوع لسيطرة الاستعمار الفرنسى أو السوفيتى .

ماذا يقول حاكم الجزائر الاشتراكى ! إنه يقرر فى خطابه الذى ألقاه يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥ فى المجلس المالى الجزائرى « إن تضخم أرقام الميزانية راجع إلى زيادة عدد الموظفين فى إدارة الأمن العام . »

أى أن حكومة الجزائر الاستعمارية الرجعية التعسفية والتى يوجد على رأسها حاكم اشتراكى ، تشترى وجودها بثمن باهظ من حياة الشعب الجزائرى ، إذ تفرض عليه الجهل الدائم لتعيش مع جيش موظفيها ، إنها تترك الأمراض تسرى وسط جماعاته والمنون تأكل من أطفاله لكى تعيش هى مع جيش من الموظفين الفرنسيين يخدمون مآربها ويؤكدون سلطانها وجبروتها عليه .

وفى الوقت الذى تصرف فيه فرنسا على بوليسها وعيونها هذه الثروة الطائلة من أموال الشعب الجزائرى ، نجد أن ما خصصته من هذه الميزانية للصحة العامة لا يتجاوز أربعمائة وثلاثين مليونا من الفرنكات وما أرصدته منها للتعليم أقل من ذلك بكثير .

لذلك انتشرت الأمراض بين طبقات الأمة وضج المستعمرون حينما تبين لهم أن نسبة القادرين على حمل السلاح من الجنود الوطنيين قد هبطت لأن الأحوال الصحية لم تعد تسعف الأتون الفرنسى بالآلاف المؤلفة من أبناء العرب الجزائريين لدفعها إلى جوفه فى حملاته الاستعمارية وليحولها إلى أشلاء وهيا كل عظمية إنه يطلب المزيد من ضحاياه .

فهذه القوة الجبارة التى تسمى إدارة الأمن العام ، أداة استبدادية تجدها فى تحفز دائم واستعداد قائم للانقضاض على الشعب الجزائرى ، إذا تحرك أو أظهر امتعاضاً إنها تمكن المستعمرين

من إبعاد أمة بأسرها عن دفة الحكم وعن تولى المصالح العامة فى بلادها ، أى تجعل من شعب يزيد تعداده على تسعة ملايين نسمة غريباً فى بلاده ، طريداً فى وطنه منبوذاً على الثرى الذى حمل سطوة آبائه وأجداده ، بل تفعل أكثر من هذا إنها تقيم بينه وبين العالم سدا لا يجعله يبصر شيئاً مما وراءه لأنها تعزله عن الدنيا كما يعزل الموبوء والمجذوم كيلا يرى نور العالم . ألا فليعلم العالم أجمع أن أهل الجزائر محرومون فى بلادهم من قراءة الجرائد العربية التى تأتى إليهم ، وأن لدى المكاتب العامة قواعد لا تسمح لها أن تعير الوطنيين حتى الكتب الفرنسية التى تتحدث عن الحرية وآمال الشعوب .

فهل رأيتم سدا كهذا السد ؟ .

أما فى الميدان الاقتصادى فما من شعب من شعوب الدنيا تحمل بما تحمله الشعب الجزائرى منذ وضعت فرنسا قدمها فى شمال أفريقيا . إنها أخذت تنهب الثروة الوطنية وتصادر أملاك الأهالى وتجعل أراضى الحكومة والدولة وخيرات الأمة وقفا على المستعمرين الفرنسيين ومن لاذ بهم من طريدى الجنسيات الأخرى ... .

ولقد نقل صاحب كتاب تحفة الزائر فى مآثر الأمير عبدالقادر وأخبار الجزائر . أن قائد الجنود الفرنسية رتب مجلسا من رؤساء الجند لضبط الخزائن من الأموال والمهمات الحربية والذخائر فتحصل من ضبطها على ما قيل من الذهب والفضة وقيمة الجواهر ٥٢٧ و ٦٨٠ و ٤٨ فرنكا من الذهب ، ومن الحنطة والشعير ٣ ملايين ومن المدافع والبنادق والبارود والقنابل وغيرها مع ثمن الأملاك الأميرية ٥٠ مليونا .

فهذه الثروة الطائلة التى وقعت غنيمة بأيديهم عند الفتح ، علمتهم طريق الاستحواذ على غيرها فإذا هم من ولاية ١٨٣٠ إلى ١٩٤٧ يسيرون على هذا المنوال من المصادرة والاغتصاب حتى انتهوا بأن فرضوا الفقر والفاقة والإملاق على شعب بأسره .

وهذه الثروة الطائلة قد غطت ما تكلفته الحملة الفرنسية الأولى من أعباء مالية علاوة على ضياع الديون التى كانت فرنسا مدينة بها لحكومة الجزائر الإسلامية .

أما مصادرة أملاك الوطنيين فسياسة وضعتها فرنسا وقلدتها فيها إيطاليا وإسبانيا وهى تتلخص فى تحديد منطقة خصبة من الأراضى ونزع ملكيتها اغتصابا ونقل سكانها بالقوة منها .

وقد عمدت فرنسا لأول مرة إلى هذه السياسة فى أقاليم القبائل وفى جهة قسنطينة كعقاب أنزلته بالسكان الجزائريين عقب ثورة عام ١٨٧١ ، إذ نزعت ملكية ما مقداره خمسة ملايين من الأفدنة المصرية ، منها مليون فدان من أجود الأراضى الخصبة شردت أصحابها وجعلت هذه الأراضى لإسكان المهاجرين الفرنسيين خصوصا أهالى الألزاس واللورين ، وهم الذين طلب باسمهم الكردنيال لا فيجرى تسليمهم هذه الأراضى وإخراج الأهالى الوطنيين منها بدون أن يعوض أصحابها بشىء .

وقد سارت حكومة الاستعمار على طريقة فرض الغرامات الباهظة وتحصيلها بالشدة التناهية فأخذت ملايين الفرنكات من أهالى المقاطعات التى قامت بثورة القبائل وعرف الوطنيون الذلة والمسكنة وبيع الأراضى والدور فى سبيل عتق رقابهم .

ولا يزال بعض الإخوان المغاربة الذين لقوا الويل على أيدى فرنسا يحدثون أهل الشام بهذه الكوارث ويقولون لهم أنتم بخير ما دمتم بعيدين عن حكم فرنسا المباشر وهو الذى يمثله قاضى الصلح الفرنسى وحارس الأحراش فالثانى يكتب المخالفات والأول يصدق غيابيا عليها فما يشعر صاحب الملك الوطنى إلا والتنبيه بنزع الملكية يلاحقه فلا يقدر أن يفلت من يدى القضاء إلا وهو مجرد من كل ما يملك .

وبهذه الأساليب والقواعد التعسفية خرجت أجود وأخصب الأراضى الزراعية وأجودها من أيدى الوطنيين وأصبحت تحت يد المستعمرين الفرنسيين ونزلت نسبة أملاك الجزائريين إلى ٣٦ ٪ من الأراضى الزراعية التى كان يملكها الجزائريون إرثا عن آبائهم وأجدادهم .

وأدخل الفرنسيون فلاحة الكروم التى شغلت أكثر من ستة ملايين فدانا وهى كروم مخصصة لأنواع الأنبذة فهبطت مساحات الأراضى المخصصة للحنطة والمحاصيل الحيوية لمعيشة السكان الوطنيين وتعرضت مناطق الجزائر لأخطر المجاعات التى انتابت أفريقيا فى العصور الحديثة نتيجة لتلك السياسة الاستعمارية التى انتزعت من الأهالى أخصب أراضيهم وجعلت منهم عمالا أجراء يعملون لدى الكولون الفرنسى لقاء دراهم معدودة فى أراضى كانوا يملكونها فى الأمس القريب .

فالبلاد الجزائرية التي كانت قبل ١٨٣٠ تكفي سكانها من محاصيلها الزراعية وتصدر من خيراتها الشيء الكثير ، قد أصبحت في موقف اقتصادي يجعلها عالة على غيرها في إطعام سكانها وإعاشتهم ، لأن الاقتصاد الزراعي والإنتاجي الذي فرضته فرنسا عليها لا يتفق مع حياة السكان الوطنيين ومصالحهم وموارد رزقهم وتنظيم أمور معاشهم فهم في فقر مدقع واحتياج دائم ويموت من هؤلاء الآف كل سنة بسبب الإملاق والمرض وسوء التغذية .

وقد مات في سنة واحدة حسب التقارير الفرنسية ما يقرب من نصف مليون جزائري إبان المجاعات التي انتابت بلاد الجزائر في إحدى سنوات القرن الماضي ولم تحرك هذه النكبة أحداً من الأجانب الذين لم يشعروا بها وكانوا في رغد من العيش دائم .

إن قيام سلطة حكومية فرنسية بالجزائر أمضت أكثر من مائة عام ، لا يهمها شيء من أمور المواطنين أمر لا يقبله نظام العالم الجديد ولا يمكن أن يسلم به دعاة الحرية ومن يتبجحون بمبادىء رفع الظلم عن الشعوب المغلوبة على أمرها . فهذه حكومة تفرض الامتيازات وحقوق الإنسان لفريق من السكان تمنحه كل الخيرات والباقي منهم أي تسعة أعشار السكان وهم أهل البلاد مجردون من كل حق لهم بل تطاردهم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتسير بهم نحو التشريد والإفناء .

وفي سبيل إبقاء هذه الحالة تحرم الحكومة الجزائرية الفرنسية أهل الجزائر من حق التعليم وما يتبعه من حق النفوذ الاجتماعي .

فهي منذ سنة ١٨٣٠ أبطلت كافة المؤسسات الثقافية والتعليمية التي كانت قائمة بمدينة الجزائر وفرضت سياسة الجهل المطبق ومحاربة اللغة العربية ، لغة البلاد الرسمية واعتبرتها لغة أجنبية، بل ذهبت لأكثر من ذلك إذ حرمت تعليم القرآن الكريم في الكتاتيب إلا إذا علمت معه الفرنسية فكم عدد هذه التي يسمح أن تعلم لغة أجنبية فيها ؟ كان هذا القانون بمثابة حرمان الأهالي من تعلم الكتاب الكريم ولا يوجد ما يشبه هذا القانون سوى الإجراءات التعسفية التي فرضتها حكومة فرديناند وايزابلا على أهالي غرناطة المسلمين عندما أوقعهم سوء الحظ تحت بطش قوم نزعت كل عواطف الإنسانية من قلوبهم .

ولعل أعظم ما تمتاز به الإدارة الفرنسية بالجزائر هو محاولة نشر الجهل وتعميم الأمية بين طبقات الشعب الجزائري حتى لا تقوم له قائمة أو يشعر بشخصيته ووجوده .

فقد صرح عميد الجامعة الجزائرية أمام لجنة الإصلاحات الإسلامية في يناير سنة ١٩٤٢ بمدينة الجزائر « أن بين ١٫٢٥٠٫٠٠٠ طفل وطني في سن الدراسة ١٠٠٫٠٠٠ فقط خصصت لهم ٦٩٩ مدرسة ، وأن عدد الأوربيين حسب الإحصاء ٩٠٠٠٠٠ وعدد أبنائهم الذين يتمتعون بالتثقيف والتعليم الابتدائي ٢٠٠٫٠٠٠ طفل خصصت لهم ١٤٠٠ مدرسة »

هذه أرقام تتحدث بنفسها عن سياسة فرنسا إزاء رعاياها المسلمين بالجزائر ولو شئنا أن نقيس حالتهم في درجات التعليم العالي والثانوي لرأينا العجب العجاب ، فإن النسبة لا تتعدى فيها عشرة في المائة بأي حال من الأحوال ، ولم نكن نصدق شيئاً من ذلك حتى عاينا هذا بأنفسنا في بعض المعاهد الفرنسية التي تفرض لأبناء المسلمين نسبة معينة لا تتعداها مهما كانت ظروف أهليهم

وذلك لكي يقترن الإسلام بالجهل وتلصق بالمسلمين ظلماً وصمات التعصب والتأخر وعدم الرقي والخروج عن ركب الحضارة في القرن العشرين .

هذه سياسة أمة تقول أنها أعلنت حقوق الإنسان ونشرت العالم بدين جديد بمبادئه وبالحرية والعدالة والمساواة ، وأنها هدمت بثورتها صروحاً للاستبداد ويزيد الفرنسيون على ذلك قولهم أنهم حملوا أعلام الحرية والرقي والسعادة إلى بلاد الجزائر، ولقد رأيت فيها تقدم البراهين القوية على سيطرتهم وجبروتهم وإفلاسهم في حكم الجزائر .

ليس لدينا للآن دليل قاطع على توجه العالم نحو المثل العليا بل إن موقف مجلس الأمن إزاء قضايا مصر وفلسطين وأندونيسيا ليس مشجعاً ولعل انقسام الكرة الأرضية إلى معسكرين من أسباب هذه الرجعية القائمة في أنحاء الدنيا .

ولكن الشعوب مهما كانت الظروف القائمة عليها أن تشق طريقها إلى حياة النور وأن تعمل لتتغلب على المصاعب القائمة حتى تفرض شخصيتها وآمالها وأهدافها على العصر الذي تعيش فيه .

سيكون الطريق وعراً أمامنا والعقبات صعبة في صعودنا نحو الحرية والعدالة ولكننا لن نرجع عن طلب معاملة الند للند وأن يعتبرنا العالم مجموعاً حياً راقياً ؛ نملك من حق الرعاية والمعاملة ما يملكه أي مجموع أوربي راق يسير نحو التطور إننا نفضل أن نفنى جميعاً من أن يحاول العالم إرضاءنا بالعرض دون الجوهر أو يلهينا بالاقوال دون الحقائق . إننا نأخذ عقلية أوروبا لنتغلب على جبروت أوروبا .

أحمد رمزي